



## موجز تجميعي للمداوالات

### الاجتماع العالمي السابع لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

تحت شعار "حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير: طريق للأمن الغذائي والسيادة الغذائية"، عُقد الاجتماع العالمي السابع لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق في روما يومي 10 و 11 فبراير/شباط 2025. وكان الاجتماع تنويجا لعملية تداول عالمية واسعة النطاق من خلال اجتماعات تشاورية إقليمية ودون إقليمية في أفريقيا، وآسيا، والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وشارك في المداوالات ما يزيد عن 450 مشاركا من أكثر من 70 بلدا، بمن فيهم ممثلو الشعوب الأصلية من المجتمعات المحلية والمنظمات، وموظفو الصندوق، وأعضاء منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وممثلو الشركاء الإنمائيين.

### الديباجة

نحن الشعوب الأصلية، نتمتع بحقوق معترف بها دوليا أكدها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتشمل هذه الحقوق حقنا الطبيعي في تقرير المصير، والذي يمكّننا من الحكم الجماعي لأراضينا، وأقاليمنا، ومياهنا ومواردنا وتعزيز نظمنا الغذائية من خلال الحفاظ على معرفة شعوبنا الأصلية وممارساتها الغذائية، وقيمها البيولوجية الثقافية ونهجها الإنمائية الشاملة.

ونحن مرتبطون ارتباطا وثيقا بأراضينا، وأقاليمنا، ومياهنا ومواردنا، ونعتمد على ممارسات سبل العيش المستدامة المرتبطة بنظم إيكولوجية محددة، محافظين على التنوع البيولوجي مع ضمان السيادة الغذائية والأمن الغذائي. ويُعد ضمان حيازة الأراضي والحقوق الإقليمية والاستقلال الذاتي في إدارة الموارد أمورا حيوية بالنسبة إلينا للحفاظ على هويتنا وضمان إمدادات غذائية مستقرة ومتنوعة بما ينسجم مع الطبيعة.

وحننا في تقرير المصير مرتبط بطبيعة الحال بصون وتعزيز معرفتنا، وقيمنا الروحية، وعلومنا وتكنولوجياتنا التقليدية والأصلية ونقلها إلى الأجيال القادمة. وهذه المعرفة، التي تراكمت على مدى قرون من الزمن، توجه الزراعة وإنتاج الغذاء المستدامين، معززة التنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية الصحية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وتعزز تقنياتنا في الطهي والتخزين جودة الأغذية وقيمتها التغذوية، مما يدعم الأنماط الغذائية المتوازنة الضرورية للصحة المثلى.

كما أن تقرير المصير يمكّننا من السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تركز على قيمنا ومبادئنا الثقافية، مثل التضامن، والمعاملة بالمثل والانسجام مع الطبيعة. كما ينبغي أن يبنى على علمنا الكوني وممارساتنا المستدامة بيئيا مثل الزراعة على نطاق صغير، والبحث عن المأكّل، والصيد، وصيد الأسماك، والرعي، والأنشطة الرعوية وصناعة الحرف اليدوية.

ومع ذلك، يواجه حقنا في تقرير المصير تحديات مستمرة، بما في ذلك عدم الاعتراف بلغات الشعوب الأصلية، ونزع ملكية الأراضي، والنزاعات المسلحة والهجرة القسرية، والحواجز والعقوبات السياسية، والقوانين والسياسات والممارسات التمييزية، والتجريم، والاستعمار، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتآكل المعرفة والهوية التقليديتين ومعرفة الشعوب الأصلية وهويتها. كما أن تغير المناخ يزيد من تهديد سبل عيشنا، وسيادتنا الغذائية وأمننا الغذائي، وثقافتنا. وغالبا ما تؤدي الجهود المبذولة لتأكيد حقوقنا إلى العنف والتهجير.

وعلى الرغم من التحديات التي تقوض سيادتنا الغذائية وأمننا الغذائي، فإننا نواصل إظهار القدرة على الصمود والقيادة النشطة في الحفاظ على نظمنا الغذائية مع التكيف مع التحديات البيئية والاقتصادية. وتُعد مؤسسات حوكمة الشعوب الأصلية المرتكزة على القوانين العرفية وصنع القرار الجماعي بشأن استخدام وإدارة الأراضي، والأقاليم، والمياه والموارد حيوية في ممارسة حق تقرير المصير.

وفي هذا الصدد، نعترف بدعم الصندوق لتنمية الشعوب الأصلية التي تحددها بنفسها بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وبجهوده الرامية إلى إدماج وجهات نظرنا والاستجابة لها في سياساته وبرامجه، ونقدر هذا الدعم.

وانطلاقا من المداولات الصريحة والمفتوحة التي أجريناها على مدار الأشهر القليلة الماضية في الاجتماعات التشاورية دون الإقليمية والإقليمية، وفي هذا الاجتماع العالمي لمندى الشعوب الأصلية في الصندوق، فإننا نقدم التوصيات التالية:

### التوصيات المقدمة إلى الصندوق

1. تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان استثمارات طويلة الأجل في السيادة الغذائية بما يتماشى مع القيم الثقافية وحقوق الشعوب الأصلية. وينبغي أن يشمل ذلك تحسين فرص السوق المنصفة لمنتجات الشعوب الأصلية، وتوفير خدمات مالية مصممة خصيصا للشعوب الأصلية، وتشجيع النظم الغذائية والزراعة المستدامة القائمة على الاعتراف بمعرفة الشعوب الأصلية، وممارساتها، وعلومها وتكنولوجياتها، بما في ذلك دعم بنوك البذور للشعوب الأصلية، والحراجة الزراعية، والحفاظ على المحاصيل التقليدية، وسلالات الماشية، والجهود المجتمعية للحفاظ على التنوع البيولوجي.
2. تعزيز تنمية قدرات قيادات الشعوب الأصلية في إطار مرفق مساعدة الشعوب الأصلية وفي برنامج العمل الاستراتيجي للصندوق، بما في ذلك السيادة الغذائية والأمن الغذائي. وينبغي أن يشمل ذلك الاستثمار في برامج التدريب التي تعزز الحوكمة، والدعوة والقدرات التقنية التي يتعين تطويرها بين الشعوب الأصلية، مع تقديم دعم مصمم خصيصا لنساء الشعوب الأصلية، وشبابها وأشخاصها ذوي الإعاقة لتعزيز قيادتهم وأدوارهم داخل مجتمعاتهم المحلية، ومنظماتهم، وشبكاتهم وخارجها.
3. تيسير الوصول المباشر إلى التمويل العادل والمنصف للشعوب الأصلية كوسيلة لممارسة حقنا في تقرير المصير والتنمية، بما في ذلك السيادة الغذائية والأمن الغذائي.<sup>1</sup> ويشمل ذلك: (1) دعم دعوة الشعوب الأصلية للوصول المباشر إلى التمويل في إطار العمليات العالمية والإقليمية؛ (2) تبسيط عمليات التمويل المباشر لإزالة الحواجز البيروقراطية والسياسية أمام منظمات الشعوب الأصلية، وخصوصا تلك التي تقودها النساء، والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية على المستوى الشعبي؛ (3) وتعزيز تعاون وتكامل مرفق مساعدة الشعوب الأصلية مع الصناديق وغيرها من أدوات التمويل القائمة التي تقودها الشعوب الأصلية<sup>2</sup> ليتعلم بعضها من البعض وتعمل معا من أجل تعبئة الموارد المشتركة وتوليد الأموال للشعوب الأصلية.

<sup>1</sup> بما يتماشى مع المواد 3 و4 و5 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

<sup>2</sup> مثل صندوق التضامن مع الشعوب الأصلية في آسيا، وصندوق Pawanka وصندوق AYNI.

4. ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في تصميم، وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات الصندوق وبرامجه لدعم تقرير المصير للشعوب الأصلية. وتعزيز منصات الحوار القطرية والإقليمية لتمكين الحوار المستمر والبناء بين ممثلي الشعوب الأصلية، والحكومات والشركاء لإنمائيين. وتوعية وبناء قدرات موظفي الصندوق في الميدان وفي المقر بشأن حقوق الشعوب الأصلية وقضاياها وسياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، بما في ذلك الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وتعزيز مشاركة الأفرقة القطرية للصندوق في خطط العمل الإقليمية من خلال عقد اجتماعات أكثر انتظاماً مع ممثلي الشعوب الأصلية على المستويين الإقليمي والقطري. ودعم الحوار السياساتي على المستوى القطري وضمان وجود بيئة تمكينية للمشاركة الفعالة للشعوب الأصلية من خلال توفير الدعم اللوجستي اللازم، مثل الترجمة الفورية والترجمة التحريرية للوثائق إلى لغات الشعوب الأصلية/الوطنية.

5. تعزيز آليات التعقيبات والرصد التشاركي المرتبطة بتنفيذ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. ويشمل ذلك تعزيز آليات الرصد للتحقق من الامتثال ولتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية، والجنسانية والبيئية للمشروعات الممولة من الصندوق والتي يجب أن تشارك فيها الشعوب الأصلية بفعالية ونشاط لضمان المساءلة والتحسين المستمر.

6. والقيام، من خلال مكتب التقييم المستقل في الصندوق، بإجراء تقييم لانخراط الصندوق مع الشعوب الأصلية مع المشاركة الهادفة للشعوب الأصلية. وستوفر الوثيقة الناتجة عن ذلك تحليلاً قائماً على الأدلة للفرص والتحديات لتوجيه عمل الصندوق في السنوات المقبلة، كما كانت الحال بالنسبة إلى التقييم الأخير الذي أجري بشأن هذا الموضوع قبل أكثر من 10 سنوات. وتعد هذه خطوة حاسمة في تحديد التقدم المحرز، والثغرات، والتحديات، والدروس المستفادة والفرص في تنفيذ سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية.

#### التوصيات المقدمة إلى الحكومات

1. ضمان دعم سيادة الغذائية والأمن الغذائي للشعوب الأصلية من خلال وضع برامج ومشروعات غذائية مستدامة وذات صلة ثقافية بالشراكة مع الشعوب الأصلية، ودعم أسواق الشعوب الأصلية ومبادلاتها، وسبل عيشها وتنشيط النظم الغذائية التقليدية والزراعة والسلع غير الغذائية، مع ضمان احترام وكفالة الاحتياجات الصحية والغذائية للشعوب الأصلية.

2. تنفيذ التزامها بالاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية واحترامها وحمايتها، كما أكدها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، في القوانين والممارسات. وبناء قدرات الموظفين الحكوميين المعنيين لتنفيذ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

3. الاعتراف بالمعرفة والممارسات، والعلوم والتكنولوجيات التقليدية الخاصة بالشعوب الأصلية وحمايتها، وضمان حماية أصحاب المعرفة بوصفهم عناصر حاسمة للسيادة الغذائية والأمن الغذائي للشعوب الأصلية في القوانين، وأطر السياسات والممارسات.

4. ضمان دعم وتمويل مبادرات، وجهود وحلول الشعوب الأصلية فيما يتعلق بسيادتها الغذائية وأمنها الغذائي، بما في ذلك استجابة لأزمة تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر. ويشمل ذلك دعم مبادرات الشعوب الأصلية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وبنوك البذور، والممارسات المستدامة والتقليدية لمكافحة الآفات، وتعزيز الأسمدة الطبيعية، من بين أمور أخرى.

5. الاعتراف بأن السلام أمر بالغ الأهمية للسيادة الغذائية والأمن الغذائي للشعوب الأصلية. ولذلك، منع وإنهاء العنف والنزاعات المسلحة التي تؤثر على الشعوب الأصلية وضمان حماية بيئة الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان من التجريم والملاحقة القضائية.

## التزاماتنا كشعوب أصلية

كشعوب أصلية، نلتزم بما يلي:

1. مواصلة تعزيز وحماية ممارساتنا المستدامة نحو تحقيق السيادة الغذائية والأمن الغذائي. والاعتراف بدور النساء، والشباب، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين لا يدخلون ضمن التصنيف الثنائي الجنسي في صون معرفة الشعوب الأصلية ونقلها وإدارة الموارد، وتقدير هذا الدور وإبرازه، وتمكينهم داخل منظمات الشعوب الأصلية ومؤسساتها وشبكاتهما.
2. وضع بروتوكولات خاصة بنا من أجل حسن تنفيذ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وتشجيع الحكومات والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في مجال التنمية على الاعتراف بها واحترامها.
3. دعم تطوير منصات على المستوى القطري للنهوض بالسيادة الغذائية والأمن الغذائي للشعوب الأصلية من خلال الجمع بين مختلف منظمات الشعوب الأصلية وتيسير المشاركة مع الشركاء الإنمائيين ومؤسسات الأبحاث.
4. الالتزام بالمشاركة في تبادل المعرفة والفرص على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، وبمبادئ الإنصاف، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة الهادفة والنهج الشاملة في عمليات صنع القرار للشعوب الأصلية.